الأمم المتحدة

A/76/PV.42

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٤٢

الأربعاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد . . . . . (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/76/35)

تقرير الأمين العام (A/76/299)

مذكرة من الأمين العام (A/76/309)

مشروع القرار (A/76/L.14)

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعبر عن شكر وفد بلدي لسعادة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السفير شيخ نيانغ، على تقريره (A/76/35). ويرحب وفد بلدي بصدور هذا التقرير.

لقد مر أكثر من ٧٥ عاما منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وما يقارب من ٧٠ عاما على أقدم قضية عرفتها أروقة الأمم المتحدة، وهي قضية فلسطين. وهنا نعيد التأكيد على الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترداد حقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، التي وضعت خارطة الطريق للحل النهائي في إطار حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧. ونؤكد على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لإلزام إسرائيل باحترام قراراته المتعلقة بإنهاء احتلالها للأراضي العربية في فلسطين والجولان ولبنان.

وإنه لمن المؤسف أن تظل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وتمارس أفظع أشكال الجرائم، مستخدمة القوة المفرطة ضد شعب أعزل. واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية بالرغم من صدور العديد من القرارات التي تطالب بوقف الاستيطان هو انتهاك واستهتار واضح بالمجتمع الدولي. وعليه، تطالب المملكة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

العربية السعودية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه توفير الحماية للشعب الفلسطيني وإعادة حقوقه المسلوبة.

وتجدد رفضها أيضا لجميع الخطط والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف مصادرة منازل الفلسطينيين وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، فضلا عن اقتحام ساحات الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمته ومحاولة طمس هويته العربية والإسلامية. وستؤدي هذه الإجراءات الإسرائيلية العدوانية حتما إلى تقويض فرص السلام.

إن سياسة بناء المستوطنات والتوسع الاستعماري التي تمارسها السلطات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية كفيلة بتدمير إمكانية التعايش السلمي. هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأحادية الجانب التي تنتهجها إسرائيل في الأرض الفلسطينية، والتي تؤدي إلى الإخلال بالأمن والاستقرار في فلسطين بشكل خاص، والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بشكل عام. ولذا ترى المملكة أن أفضل الطرق لتحقيق الأمن والاستقرار هي استئناف المفاوضات لإقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

إن الموقف التاريخي للمملكة العربية السعودية وقياداتها عبر الأزمنة موقف داعم لقضية فلسطين والشعب الفلسطيني، ويقوم على مبدأ أن قضية فلسطين أساسية وجوهرية في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. وستظل قضية فلسطين محورا مهما في سياسة المملكة العربية السعودية حتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه وأرضه ويتحقق هدف إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على ما تبذله من جهود مضنية بالرغم من المخاطر والظروف الصعبة في الأرض الفلسطينية المحتلة جراء إجراءات تضييق الخناق التي تتخذها سلطات الاحتلال. ولذا أدعو الجميع إلى توفير الدعم اللازم للأونروا لتضطلع بأعمالها الإنسانية في الأرض المحتلة.

وختاما، أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم وتبني مشروع القرار A/76/L.14، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" الذي تقدمه جمهورية السنغال الشقيقة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية ستنظر في مشروع القرار A/76/L.14 عقب اختتام المناقشة بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال، "الحالة في الشرق الأوسط".

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/76/194 **و** A/76/299)

مشروعا القرارين (A/76/L.15 **و**A/76/L.16)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروعي القرارين A/76/L.15 وA/76/L.16.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند ٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الذي يتضمن مشروع القرار A/76/L.15، المعنون "الجولان السوري"، ومشروع القرار A/76/L.16، المعنون "القدس"، اللذين تقدمهما مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في الوقت الذي نتطلع فيه جميعا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة بمناسبة مرور ٧٥ عاما على إنشاء المنظمة وما تضمنه الميثاق من مبادئ مثل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام التكامل الإقليمي، لا تزال منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف والمبادئ التي تضمنها الميثاق. ولا يجب أن تشغلنا الأزمات التي تشهدها المنطقة عن القضايا الأساسية التي تمثل أساس الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، خاصة قضية تحرير الأراضي العربية التي احتُلت عام ١٩٦٧.

فلا يُتصور إمكانية إنهاء حالة التدهور الجارية في منطقة الشرق الأوسط ما لم يتسن احترام قواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية.

وأولى الخطوات الواجب اتخاذها في هذا الصدد هي إنهاء احتلال كافة الأراضي العربية التي احتُلت في ٥ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا جادا نحو احترام القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة، وما أكدت عليه جميعا من عدم جواز ضم الأراضي بالقوة ورفض الاعتراف بأي إجراءات أحادية أو تغييرات ديموغرافية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال.

إن ما نشهده اليوم في المنطقة العربية يتناقض مع أي مبادئ نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. فبعد كل هذه العقود لا زال المجتمع الدولي عاجزا عن تطبيق القرارات الصادرة عنه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والجولان السوري المحتل.

والتزاما من مصر وتمسكا منها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأهمية تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فقد حرصت على تقديم مشروع قرار "الجولان السوري" سنويا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحتفظ مشروع القرار (A/76/L.15) هذا العام بنفس لغة قرار العام الماضي ٢٤/٧٥ باستثناء التحديث الفني له. فهو يتضمن التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بعدم جواز ضم الأراضي بالقوة، وكذا التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على الجولان السوري المحتل، فضلا عن عدم شرعية إقامة المستوطنات أو أي أنشطة إسرائيلية أخرى تمثل تغييرا للطابع الديموغرافي للجولان السوري المحتل.

ويؤكد مشروع القرار أيضا أن استمرار احتلال الجولان السوري من قبل إسرائيل يمثل عائقا أمام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. ويطالب إسرائيل باستئناف محادثات السلام بهدف الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

غني عن البيان الحساسية الخاصة التي تتمتع بها مدينة القدس في إطار القضية الفلسطينية، وما تمثله من أهمية للعالمين العربي والإسلامي باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. ولا يُتصور أن يكون هناك سلام في منطقة الشرق الأوسط أو حل للقضية الفلسطينية لا يشمل مدينة القدس الشريف. وقد تضمنت كافة قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ بنودا وأحكاما بشأن وضع المدينة، إلا أن كافة تلك القرارات، سواء ما صدر منها عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن، لم يتم تنفيذها حتى تاريخه في تحد صارخ للقانون الدولي والشرعية الدولية.

وقد أكد التصعيد الأخير بين الجانبين خلال شهر أيار/مايو الماضي أن التطورات في القدس يمكن أن تكون الشرارة التي قد تشعل أعمال العنف في أي وقت ما لم يتم الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالمدينة في ظل وصاية المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على الأماكن المقدسة. وانطلاقا من التزام مصر التاريخي تجاه القضية الفلسطينية وأهمية تحقيق الأمن والسلام في المدينة المقدسة، فقد حرصت مصر على تقديم مشروع القرار A/76/L.16، المعنون "القدس"، إلى الجمعية العامة هذا العام على الرغم نت عدم تقديمه خلال العامين الماضيين في إطار السعي، بالتعاون مع وفدي فلسطين والأردن الشقيقين، لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بين الدول الأعضاء.

وقد احتفظ مشروع القرار بصفة عامة بلغة القرار ٢٢/٧٣ المقدم للجمعية العامة خلال الدورة ٧٣ في عام ٢٠١٨ باستثناء بعض التعديلات المحدودة التي تعكس تطورات الأوضاع على الأرض منذ ذلك الحين. فهو يشير إلى القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن رفض أي إجراءات أو قوانين تقوم إسرائيل بسنها لتغيير طابع المدينة والوضع القانوني والتاريخي القائم بها،

فضلا عن الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وما نص عليه من رفض لأي تغيير لحدود عام ١٩٦٧، بما في ذلك في القدس، باستثناء ما يتم التوافق عليه بين الطرفين عبر المفاوضات.

كما يؤكد مشروع القرار انطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على الأرض المحتلة وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273 و A/ES-10/273/Corr.1). وهو يرفض التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وهدم المنشآت والمنازل الفلسطينية وطرد العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية، خاصة في الشيخ جراح وسلوان، فضلا عن الحفريات الإسرائيلية في محيط وداخل المواقع المقدسة، بالإضافة إلى البيان الصحفي لمجلس الأمن لعام ٢٠١٥ (SC/12052) بشأن الحالة في القدس.

ويؤكد مشروع القرار أن أي إجراءات تُتخذ لتغيير طابع المدينة لاغية وباطلة، ويطالب بوقفها. ويشدد على أن أي حل دائم لمدينة القدس يجب أن يراعي حقوق الطرفين وحرية العبادة للأديان السماوية الثلاثة، فضلا عن أهمية وقف التحريض، خاصة في المواقع ذات الحساسية الدينية، وضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في المدينة.

تأمل مصر أن تصوت كافة الدول الأعضاء لصالح مشروعي القرارين "الجولان السوري" و "القدس"، وذلك تأكيدا منا جميعا على أهمية الالتزام بالقانون الدولي ورفض ضم أراضي الغير بالقوة بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة والميثاق حتى يحل السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السيد آدم (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

تنظر الجمعية العامة سنويا، منذ دورتها الخامسة والعشرين التي انعقدت في عام ١٩٧٠، في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط، بعد مناقشتها لأكثر من خمسة عقود في الجمعية، تشوبها النزاعات والعنف المستمر. وتبقى قضية فلسطين دون حل وتواصل النزاعات في سورية واليمن وأجزاء أخرى من المنطقة التسبب في الخراب والدمار. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على نحو أفضل لتحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

إن قضية فلسطين مطروحة علينا منذ عقود. ومع ذلك، لم يتمتع الشعب الفلسطيني بعد بكامل حقوقه الأساسية ولم يعش حياة كريمة وينل حريته. وتبرز تقارير الأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال زيادة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل فضلا عن معاناة المدنيين.

وتؤكد ملديف مرة أخرى التزامها الطويل الأمد والراسخ بدعم جهود فلسطين من أجل تقرير مصيرها واستعادة الهدوء وتحقيق الاستقلال. ونرى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووئام، هو الحل الناجع الوحيد لقضية فلسطين.

ولا تزال ملديف تشعر بقلق بالغ أيضا إزاء النزاعين المستمرين في اليمن وسورية. فالخسائر الإنسانية الناجمة عن هذين النزاعين كارثية، مما تسبب في أزمة نزوح في المناطق الحدودية. واضطر ملايين الأشخاص إلى الفرار من ديارهم بحثا عن ملجأ في البلدان المجاورة. وكما كان متوقعا، واجهت تلك البلدان عدة تحديات في استيعاب ملايين اللاجئين. ومن دون دعم المجتمع الدولي، لا يمكننا أن نتوقع أن تسمح ظروف تلك البلدان لها بالاستمرار في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين.

وهناك مجموعة من المسائل، بدءا من التفاوت الاقتصادي وصولا إلى النزاعات المستمرة، التي جعلت مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا في المنطقة مسألة صعبة أيضا. وقد أثر ذلك تأثيرا كبيرا على معدلات التطعيم في المنطقة. وفي حين أن بعض دول المنطقة كانت من أوائل دول العالم التي تلقت اللقاحات، فإن الدول التي مزقتها الحروب لم تتمكن من تنفيذ خطط ملموسة لشراء اللقاحات وتوزيعها، على الرغم من كونها من بين أكثر الدول تأثرا بالجائحة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل ما هو أفضل من ذلك. والكلام وحده لا يكفي. والدعم الإنساني والاقتصادي ضروري، ولكنه ليس كافيا أيضا. فالسلام الشامل في الشرق الأوسط يتطلب حلا سياسيا وإرادة سياسية لتحقيقه. ولذلك، نجدد دعوتنا الصادقة إلى المجتمع الدولي لتكثيف الجهود للتوصل إلى حل سياسي دائم ومستقر للنزاع في المنطقة. وذلك هو السبيل الوحيد لاستعادة نظام دولي مستدام، فضلا عن تحقيق الرخاء والسلام الدائم، حتى يسود السلام المنطقة.

السيد العموش (الأردن)**:**أتقدم مجددا بالشكر للرئيس على حسن إدارته لأعمال هذه الجلسة. وحرصا على استثمار الوقت بأفضل صورة، اسمحوا لي بأن أدلى بالملاحظات التالية:

أولا، إن الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف هي خرق مستمر للقانون الدولي والوضع القانوني والتاريخي القائم. ونحذر في هذا السياق من مغبة الإجراءات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى المبارك التي ستمتد تبعاتها إلى العالم بأسره والتي تمثل استفزازا لجميع المسلمين. ونشدد على أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة ٠٠٠ ١٤٤ متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين،

وإن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون الحرم وتنظيم الدخول والخروج منه. إن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس واجب ومسؤولية تاريخية نعتز ونتشرف بحملها، وسنواصل، بقيادة الوصي عليها جلالة الملك عبد الله الثاني، حمل هذه المسؤولية والعمل على تثبيت صمود المقدسيين والتصدي لأي محاولة لفرض واقع جديد أو تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات، وخصوصا في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف.

ثانيا، يتطلب تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط إنهاء احتلال الجولان السوري، وفقا لقرارات الشرعية ومبادرة السلام العربية. وموقف المجتمع الدولي إزاء الجولان واضح ويجسده قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي رفض قرار إسرائيل ضم الجولان المحتل وأكد عدم شرعية فرض إسرائيل قوانينها وإدارتها عليه.

السيد الحسان (عمان)**:** أتشرف بأن أدلي بهذا البيان في إطار مناقشة الجمعية العامة للبند ٣٨ من جدول الأعمال بشأن "الحالة في الشرق الأوسط".

وفي ضوء بياني في الجلسة الصباحية حول قضية فلسطين (انظر A/76/PV.41)، اسمحوا لي أن أركز في هذا البيان تحديدا على موضوع الجولان العربي السوري. وأود أن أشير إلى مطالبة الأمين العام، في تقريره (A/76/194)، إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بضرورة الانسحاب من كل الجولان السوري وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا في سلطنة عمان نؤيد الموقف الدولي الرافض للاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري. ونعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها سلطات الاحتلال غير قانونية وباطلة وتشكّل خرقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والقرارات الدولية.

ولا تفوتني الفرصة هنا لأؤكد مجددا على ضرورة احترام استقلال الجمهورية العربية السورية الشقيقة وسيادتها ووحدة أراضيها. ونرفض أي تدخلات، أيا كان مصدرها، التي تنتقص من سيادة واستقلال هذا البلد العربي الشقيق.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية)**:** بداية، أتوجه بالشكر الجزيل إلى أخي، سعادة الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية الشقيقة، لتقديمه مشروع القرار A/76/L.15، المعنون "الجولان السوري"، ومشروع القرار A/76/L.16، المعنون "القدس" في إطار هذا البند من جدول الأعمال. والشكر موصول لجميع الدول الأعضاء التي تبنت مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري.

لقد دأبت الجمعية العامة في القرارات التي تعتمدها سنويا منذ أكثر من خمسة عقود على مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للجولان السوري، والتأكيد على أن أي إجراءات تتخذها

إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل غير قانونية وباطلة ولاغية ولا أثر لها على الإطلاق.

وقد أكد مجلس الأمن هذا الموقف المحق للجمعية العامة والمنسجم مع مبادئ ميثاق منظمتنا ومقاصده في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي نص أيضا على رفض قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستفزازي والأحادي الجانب بضم الجولان السوري المحتل، واعتباره باطلا ولاغيا وليس له أي أثر قانوني.

إلا أن تعنت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ورفضها الانصياع لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، قد كشف عن حالة عجز غير مقبولة للأمم المتحدة عن إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان العربي السوري، وذلك جراء مظلة الحماية والحصانة من المساءلة التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى لإسرائيل ودعمها اللامحدود لها داخل الأمم المتحدة وخارجها.

إن استمرار إسرائيل في تحديها لقرارات الشرعية الدولية وعدم وضع حد لحالة عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها يشكّلان عقبة حقيقة أمام تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وإرساء الأمن والاستقرار فيها، علاوة على أنهما يشجعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مواصلة سياساتها الإجرامية وممارساتها العدوانية ضد الجمهورية العربية السورية.

ويطالب بلدي، سورية، الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات حازمة وفورية لوضع قراراتها ذات الصلة موضع التطبيق، بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وغيره من الأراضي العربية المحتلة، ووقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للسيادة السورية ووضع حد لجرائم التوسع الاستيطاني والتغيير الديمغرافي ونهب الموارد ومصادرة الأراضي والممتلكات والقتل والاعتقال التعسفي والتعذيب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تمثل سياسة ممنهجة اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود طويلة بحق الجولان السوري المحتل وأهلنا الرازحين تحت الاحتلال.

وتعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على تمسكها الراسخ بحقّها باستعادة كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وهو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يمكن أبدا أن يسقط بالتقادم. وتؤكد سورية أيضا أنّ كافة القرارات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطةُ القائمةُ بالاحتلال، لتغيير المعالم الطبيعية والديموغرافية للجولان السوري أو فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها عليه، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا يفوتني هنا أن أؤكد مجددا، باسم حكومة بلدي، موقفنا الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، فضلا عن منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى أن غالبية الدول الأعضاء في منظمتنا قد ناضلت في وقت ما من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي بمختلف صوره وكافحت من أجل تقرير مصير شعوبها وتحقيق تطلعاتها، فإننا نناشدكم اليوم للتصويت لصالح مشروع القرار الوارد بالوثيقة A/76/L.15 المعنون "الجولان السوري"، وأيضا لصالح مشروع القرار المتعلق بقضية بفلسطين الوارد في الوثيقة A/76/L.14. وسيعبر ذلك بكل فخر عن التزامكم بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وحرصكم على رفع الظلم عن الشعوب الرازحة تحت الاحتلال ودعمها لنيل حقها في التحرر منه.

وختاما، أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن خالص الشكر والتقدير للدول التي ستصوت لصالح مشروعي القرارين على موقفها الداعم والمبدئي في مناصرة القضايا العادلة.

السيد بيير (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى رئيس الجمعية العامة وأعضاء المكتب الآخرين

على انتخابهم. ويؤكد وفد هايتي دعمه وتعاونه الكاملين معكم أثناء اضطلاعكم بولايتكم بنجاح.

ويشيد وفد هايتي بما يضطلع به الأمين العام من عمل وما يبديه من تفان بحثا عن حل سلمي للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية، وقد أحاط علما بتقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، الوارد في الوثيقة A/76/299. ويثني وفد بلدي أيضا على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لاضطلاعها بتنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب القرار ٢٠/٧٥ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، ويحيط علما بتقريرها الوارد في الوثيقة A/76/35.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي الفقرة ٢ من القرار ٢٠/٧٥، تطلب الجمعية العامة إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

”أن تواصل بذل كل الجهود لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير ... وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني.“

وفي التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما الفقر في الضفة الغربية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٩، شُدد على أنه

”لا يمكن الاستعاضة عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة بمساعدات إنسانية واقتصادية، وإن تكن ضرورية لفترة مؤقتة“ (A/76/309، الفقرة ٥٧).

وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير أن الأمم المتحدة ستواصل العمل من أجل إرساء السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من القرارات.

وكما أكد وفد هايتي بالفعل في مناسبات عديدة أمام الجمعية العامة، تظل هايتي ملتزمة بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، لا سيما الفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق، التي تقضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وتحقيقا لتلك الغاية، يكرر وفد بلدي تأكيد دعمه الكامل لاتباع نهج شامل يمكنه أن يفضي إلى حل قائم على وجود دولتين في سياق العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية.

وعلاوة على ذلك، نشجع الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية على التغلب على خلافاتهما بغية بناء مستقبل أفضل لشعبيهما. ويدعو وفد هايتي المجتمع الدولي والجهات الفاعلة في المنطقة والقادة السياسيين والمجتمع المدني في كلتا الدولتين إلى توحيد الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام وعملي وواقعي لأزمة طال أمدها أكثر مما ينبغي.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن الحل الأمثل للنزاع هو الذي يسمح للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن والتمتع بالسيادة والاستقلال الكاملين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروعي القرارين A/76/L.15 وA/76/L.16 سيكون بعد أن نبت في مشروع القرار A/76/L.14 في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال، ”قضية فلسطين“.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

مشروع القرار (A/76/L.14)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/76/L.14. وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): كما أوضح الرئيس بايدن ووزير الخارجية بلينكن مرارا وتكرار، ترى

الولايات المتحدة أن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون قدرا متساويا من الحرية والكرامة والأمن والرخاء، وتلك غاية في حد ذاتها ووسيلة للمضي قدما نحو إيجاد حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. ونحن ملتزمون بدعم المبادرات حسنة النية الرامية لتحقيق ذلك الهدف – على قدم المساواة.

ونرى أن التصويت عاما بعد عام على نفس القرارات في الجمعية العامة لا يقربنا بأي شكل من تحقيق ذلك الهدف. فغالبية تلك النصوص غير متوازنة وتقوض، من نواح كثيرة، آفاق الحوار والتعاون. وهي بذلك تضر أيضا بمصداقية الأمم المتحدة.

وأود أن أبرز مسألة محددة تثير قلقا بالغا، وهي الإشارة إلى الأماكن المقدسة في نص القدس (A/76/L.16). ويشير النص إلى الحرم الشريف فقط، وليس إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل، وهو مصطلح متفق عليه يعترف بالتاريخ المشترك والمتنوع للمكان المقدس. وإغفال ذلك المصطلح الشامل للجميع مصدر قلق حقيقي وصادق.

ومن الخطأ أخلاقيا وتاريخيا وسياسيا أن يدعم أعضاء هذا الجهاز لغة تنكر صلة اليهود والمسلمين بالحرم الشريف/جبل الهيكل. وبناء على ذلك، ستصوت الولايات المتحدة ضد مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا اليوم وتشجع الآخرين على الانضمام إليها في دعم اتخاذ تدابير ملموسة وبنَّاءة تساعد في تحقيق السلام.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يقدر وفد بلدي النظر في مشاريع القرارات في إطار البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال، التي تعكس دعما قويا لقضية فلسطين، لا سيما إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

ومن المؤسف للغاية أنه بالإضافة إلى عدم مساءلة نظام الاحتلال عن جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، لم يُحرز، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي، أي تقدم نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية. وتشكّل قضية فلسطين أطول أزمة شهدها عصرنا، ولا تلوح نهاية ملائمة لها في الأفق.

وبعد أكثر من سبعة عقود، لا يزال النظام الإسرائيلي ينتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين الذين يعيشون تحت احتلاله، فضلا عن مساسه بكرامتهم. ونتيجة لذلك، لا يُحرم الفلسطينيون من أرضهم وممتلكاتهم أثناء إجلائهم قسرا فحسب، بل يتعرضون أيضا للعنف والإرهاب والترهيب.

وفي غضون ذلك، اتخذت مختلف البلدان المعنية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية مبادرات عديدة من أجل معالجة الأزمة والحد من مآسي الشعب الفلسطيني. واتخاذ العديد من القرارات التي تدين نظام الاحتلال وتقديم خطط ومبادرات مختلفة فضلا عن إنشاء بعثات لتقصي الحقائق، كلها أمور تتماشى مع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف. غير أن عدم امتثال النظام الإسرائيلي للقوانين واللوائح الدولية ذات الصلة قد حال دون تمكُّن المجتمع الدولي من إيجاد حل عادل للأزمة.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن الدعم للشعب الفلسطيني يجب أن يستمر إلى أن يتمكن من إعمال حقوقه الأساسية، ولا سيما حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وقد أثبتت التجارب التاريخية والتطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة أن الفلسطينيين ليس لديهم خيار سوى مواصلة مقاومة الاحتلال والعدوان وانتهاكات حقوقهم. ونرى أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وإجراء استفتاء لتقرير المصير هما الحلان الأكثر فعالية لقضية فلسطين. فمن خلال ذلك الاستفتاء، سيتمكن الفلسطينيون من المسلمين واليهود والمسيحيين من اختيار نظامهم السياسي والتمتع بالمساواة والعدل في الحقوق.

وبعد أن أوضح وفد بلدي موقفنا المبدئي اليوم، فإنه سيصوت مؤيدا مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال، ويعتبرها دليلا على دعم المجتمع الدولي القوي لقضية فلسطين، لا سيما إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني الأصيل في الدفاع عن النفس في مواجهة وحشية النظام الإسرائيلي وعدائه المستمرين ضده.

وفيما يتعلق باحتلال النظام الإسرائيلي للجولان السوري، فإننا نعتبر الجولان جزءا لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية. وندين جميع التدابير التي اتخذها نظام الاحتلال غير الشرعي لتقويض السلامة الإقليمية لسورية، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان وتزايد عدد المستوطنات اليهودية غير القانونية في الجولان السوري المحتل.

وبينما أدلي بكلمتي، أود أن أرد بإيجاز على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل في وقت سابق اليوم (انظر A/76/PV.41)، الذي وجه، كالعادة، ادعاءات لا أساس لها ضد عدد من البلدان، بما فيها إيران. وليست لدي أي نية لإعطاء قيمة لادعاءاته بالرد. فالنظام الإسرائيلي، وهو آخر نظام للفصل العنصري والنظام الوحيد في العالم الذي يمارس العنصرية علنا ويقننها، لديه أطول تاريخ من السياسات الانتهازية القائمة على تضليل الآخرين وتحويل الانتباه عن أعماله اللاإنسانية والوحشية ضد الفلسطينيين الأبرياء والدول الأخرى في الشرق الأوسط.

ومن المفارقات الساخرة جدا أن النظام المعروف بسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها سلطاته وجرائم الحرب التي يرتكبها، والموثقة جيدا بمعرفة مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، يمكنه السماح لنفسه بمواصلة توجيه اتهامات كاذبة ضد الآخرين والتذمر من إدانة أعماله. ولا ينبغي لمسؤولي النظام الإسرائيلي، على خلفية تلك السنوات المخزية من تاريخه، أن يتكلموا عن نواياهم بشأن نوع التسوية التي يعتزمون التوصل إليها مع الشعب الفلسطيني، والتي يمكن أن تتلخص في بضع كلمات – الاحتلال والوحشية والمذابح والانتهاكات الصارخة لقواعد البشرية. ولا يمكننا أن نتجاهل أن احتلال الإسرائيليين وعنصريتهم هما العقبة أمام التغلب على جميع النزاعات في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.14، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.14: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الصومال، عمان، غامبيا، غينيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، دولة فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو،

منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، هنغاريا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

البرازيل، بوروندي، الكاميرون، الجمهورية التشيكية، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، مدغشقر، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، سلوفينيا، جنوب السودان، أوروغواي، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار *A/76/L.14* بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ٧٦/١٠).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة هندرسون (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب الحكومة الأسترالية بإدانة القرار ٧٦/١٠ للهجمات الصاروخية التي تستهدف إسرائيل. فليس هناك ما يمكن أن يبرر الإرهاب أو دعم الأعمال الإرهابية وينبغي إدانة كلا الأمرين. وتعارض أستراليا القرارات المنحازة التي تُفرد إسرائيل وتشجع إجراء مزيد من التغييرات في الصياغة المستخدمة في مجموعة القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروعا القرارين (A/76/L.15 و A/76/L.16)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/76/L.15 و A/76/L.16.

نتناول أولا مشروع القرار A/76/L.15، المعنون "الجولان السوري".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.15: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، الكويت، ماليزيا، المغرب، نيكاراغوا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار

السلام، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، توفالو، أوكرانيا، أوروغواي، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار A/76/L.15 بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٦٩ عضوا عن التصويت (القرار ٧٦/١١).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار الثالث A/76/L.16، المعنون "القدس"

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: A/76/L.16 إندونيسيا، البحرين، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جزر القمر، جيبوتي، السنغال، الصومال، العراق، عمان، غينيا، فييت نام، كوبا، ليبيا، ماليزيا، المغرب، نيكاراغوا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، آيسلندا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا،

الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، الجمهورية التشيكية، غواتيمالا، هنغاريا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، النمسا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، فيجي، ألمانيا، هايتي، هندوراس، الهند، كينيا، ليتوانيا، مدغشقر، هولندا، بنما، بابوا غينيا الجديدة، رومانيا، رواندا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، توغو، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو.

اعتُمد مشروع القرار A/76/L.16 بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل ١١ صوتا، مع امتناع ٣١ عضوا عن التصويت (القرار ١٢/٧٦).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن موقف المملكة المتحدة بشأن مركز القدس واضح وثابت منذ أمد طويل، ذلك أنه ينبغي تحديده في تسوية تفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن يكفل القرار النهائي للقدس بأن تكون المدينة المقدسة عاصمة مشتركة لإسرائيل ودولة فلسطينية، مع منح إمكانية الوصول والحقوق الدينية لجميع الذين يعتزون بها. وتعارض المملكة المتحدة اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب في القدس في ظل عدم تسوية للوضع النهائي، ولا تزال تؤيد الوضع التاريخي الراهن.

تسلم المملكة المتحدة بأن القدس والأماكن المقدسة في الحرم الشريف/جبل الهيكل تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للعديد من الجماعات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الديانات الإبراهيمية الثلاث المسيحية والإسلام واليهودية. وترحب المملكة المتحدة بالصياغة الواردة في القرار ١٢/٧٦، التي تؤكد من جديد الأهمية الخاصة للأماكن المقدسة ومدينة القدس بالنسبة لتلك الديانات الثلاث، وتدعو إلى احترام الوضع التاريخي الراهن.

ومع ذلك، فإن القرار الذي اتخذ اليوم يشير إلى الأماكن المقدسة في القدس بعبارات إسلامية بحتة، بدون الاعتراف بالمصطلحات اليهودية لجبل الهيكل. وقد أوضحت المملكة المتحدة لسنوات عديدة أننا لا نتفق مع ذلك النهج. وبينما نرحب بإزالة غالبية تلك الإشارات، نشعر بخيبة أمل لأننا لم نتمكن من إيجاد حل للإشارة النهائية.

من حيث المبدأ، غيرت المملكة المتحدة تصويتها اليوم من تأييد إلى امتناع عن التصويت. ولو أزيلت الإشارة غير المتوازنة، لكانت المملكة المتحدة مستعدة وراغبة في التصويت لصالح القرار. والمملكة المتحدة واضحة في موقفها ومؤداه أنه لا ينبغي إساءة فهم ذلك على أنه يدل على تغيير في سياسة المملكة المتحدة تجاه القدس، بل بدلا من ذلك إشارة هامة إلى التزامنا بالاعتراف بتاريخ القدس بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث.

السيدة أغيار بربوزا (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود البرازيل أن تدلي بتعليل التصويت التالي بشأن القرارين ١١/٧٦ و ١٢/٧٦، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة من فورها.

تكرر البرازيل تأكيد دعمها للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تقوم على أساس حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتقر البرازيل وترحب بالجهود التي تبذلها بعثة المراقبة لفلسطين وغيرها من الميسرين لتبسيط مشاريع مقترحاتهم وتخفيض عدد مشاريع القرارات قيد النظر حاليا في الجمعية العامة ولجانها الثانية والثالثة والرابعة.

وفيما يتعلق بالقرار ١٢/٧٦، تكرر البرازيل تأكيد التزامها بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن البرازيل تعتقد أن لغة أي قرار بشأن القدس ينبغي أن تكرس أهمية الأماكن المقدسة في القدس وأهميتها التاريخية بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث، ولا سيما جبل الهيكل والحرم الشريف، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار حساسيات كل منها الدينية والثقافية.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): يشير أحد القرارات المتخذة اليوم إلى الأماكن المقدسة في القدس (القرار ١٢/٧٦). ويساور النرويج القلق إزاء التطورات المثيرة للقلق والاشتباكات العنيفة المتكررة في جبل الهيكل/الحرم الشريف. وتذكر النرويج بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة وتدعو إلى التمسك بالوضع التاريخي الراهن لجبل الهيكل/الحرم الشريف، تماشيا مع التفاهمات السابقة وفيما يتعلق بدور الأردن الخاص.

وترحب النرويج بالصياغة الجديدة في القرار التي تدعو إلى احترام الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. ونحن نفهم لغة الأماكن المقدسة في القدس لتكريس الأهمية والمغزى التاريخيين لكل من مدينة القدس والأماكن المقدسة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث، وما زلنا نتوقع أن تشير قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى جبل الهيكل والحرم الشريف تماشيا مع ذلك الفهم.

السيدة بريشاناج (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. طلبت الكلمة لأعلل امتناعنا عن التصويت على القرار ١٢/٧٦، الذي اتخذته الجمعية من فورها والمعنون "القدس".

إن موقف ألبانيا بشأن المسائل الواردة في النص معروف جيدا وموثق ومتسق ونتفق مع مضمونه. أما بعد قولي هذا، فقد كنا نفضل مصطلحا أكثر توازنا بشأن هذه المسائل الحساسة، أي الأماكن المقدسة في القدس، مع الاعتراف بالتاريخ المشترك والمتنوع للشعب الذي يعيش هناك لكي يجسد الحالة على أرض الواقع ويحترم حساسيات جميع الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

نستمع الآن إلى الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الوفد الفلسطيني على النتيجة الناجحة لمفاوضاتنا بشأن عدد من القرارات التي بتت فيها الجمعية العامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار البعثة الفلسطينية إصدار عدد من القرارات مرتين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين". ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة البعثة الفلسطينية على زيادة تبسيط القرارات، بما في ذلك عن طريق تخفيض عدد هذه القرارات واستخدام لغة متوازنة.

عند هذه النقطة، نود أن نسجل رسميا في المحضر أنه فيما يتعلق بجميع القرارات التي تتخذ خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه كلما ورد ذكر مصطلح "الحكومة الفلسطينية"، فإنه يشير إلى السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام مصطلح "فلسطين" في أي من هذه

القرارات لا يمكن تفسيره على أنه اعتراف بدولة فلسطين، ولا ينتقص من المواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، وبالتالي فيما يتعلق بمسألة وجاهة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة في هذه القرارات.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالقرار المعنون "القدس" (القرار ١٢/٧٦)، نود أن نعرب عما يلي. يشير القرار المتخذ اليوم إلى الأماكن المقدسة في القدس. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء حوادث العنف المتكررة والشديدة في جبل الهيكل/الحرم الشريف وحوله. ويذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة، ويدعو إلى التمسك بالوضع الراهن الذي نشأ في عام ١٩٦٧ بالنسبة لجبل الهيكل/الحرم الشريف، تماشيا مع التفاهمات السابقة وفيما يتعلق بدور الأردن الخاص. ويرحب الاتحاد الأوروبي بكون اللغة المتعلقة بالأماكن المقدسة في القدس تؤكد من جديد الآن أهمية وقداسة مدينة القدس بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث. وفي الوقت نفسه، يؤكد مجددا الاتحاد الأوروبي أنه كلما أشير إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف في قرار "القدس"، ينبغي استخدام كلا المصطلحين، أي "جبل الهيكل" و "الحرم الشريف". ولذلك، نكرر دعوتنا إلى عدم الاقتصار على استخدام مصطلح "الحرم الشريف" عند الإشارة إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف في قرار "القدس" وفي نصوص أخرى.

وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى عدم إنكار الروابط التاريخية للأديان الأخرى بمدينة القدس وأماكنها المقدسة في محاولة لنزع الشرعية عن تاريخها. ومن شأن أي خطوات من هذا القبيل أن تقوض تحقيق تسوية سلمية للنزاع.

السيد ألفارس (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت الأرجنتين مؤيدة للقرار ١١/٧٦ لأنها تعتقد أن الطابع الأساسي للقرار مرتبط بعدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتحظر الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أراضي دولة ما أو سلامتها.

وفي الوقت نفسه، أود أن أوضح موقف الأرجنتين فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. وتصويتنا لا يحكم مسبقا على مضمون تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وترى الأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم في البحث عن حل للمسار السوري – الإسرائيلي للنزاع في الشرق الأوسط بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. ولذلك، تؤكد حكومة جمهورية الأرجنتين مرة أخرى أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل نهائي للحالة في الجولان السوري وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أنه من المعروف للجميع الآن أنني ممثل دولة فلسطين، وأنني أيضا ممثل دولة فلسطين ذات مركز المراقب في منظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن نصبح قريبا عضوا كامل العضوية في منظومة الأمم المتحدة لأن ذلك حقنا الطبيعي والقانوني. وإنها مسألة وقت فقط قبل أن نرى تنفيذ الجمعية العامة لذلك الموقف، لأننا غيرنا وضعنا إلى دولة ذات مركز المراقب بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية.

ومهما يكن من أمر، أود أن أشكر جميع الذين صوتوا مؤيدين للقرارين المتعلقين بقضية فلسطين والمعنونين: "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" و "القدس" (القراران ١٠/٧٦ و ١٢/٧٦). وهذا الدعم الساحق من المجتمع الدولي يحظى بتقدير بالغ من جانب الشعب الفلسطيني، كما أُعيد تأكيده على مر السنين. وأعتقد أن الوقت قد حان لنا الآن، نحن أعضاء المجتمع الدولي، لكي ننتقل من التأكيد مجددا على موقف مبدئي، نقدره نحن الشعب الفلسطيني وقادته تقديرا هائلا، إلى التنفيذ، بعد ٧٥ عاما من النكبة و ٥٤ عاما من الاحتلال، الإرادة الساحقة التي تجلت من خلال القرارين المتعلقين بقضية فلسطين اللذين اتخذا بعد ظهر اليوم. ونتطلع إلى العمل مع الجمعية العامة للانتقال من الموقف النظري المتمثل في إعادة تأكيد التفاصيل الدقيقة لحقوق الشعب الفلسطيني إلى البدء بعملية التنفيذ.

وينبغي ألا يكون أي بلد ممثل في الأمم المتحدة فوق القانون الدولي وفوق إرادة الأغلبية الساحقة من الدول التي تقول بأنه يجب إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وأنه ينبغي للحل القائم

على وجود دولتين أن يصبح حقيقة واقعة على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية والإجماع العالمي حول كيفية حل هذه القضية. وأعتقد أن إرسال لمجتمع الدولي بإشارة للبدء بعملية في ذلك الاتجاه يبعث برسالة مناسبة إلى الشعب الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالقرار المعنون "القدس"، فهو قرار مناسب جدا، يحتاج إليه المجتمع الدولي ليبعث على الأمل وينم عن الدعم للشعب الفلسطيني الذي لا يزال ثابتا في مدينة القدس المقدسة، والذي يسعى جاهدا لتحاشي الانزلاق إلى مواجهة دينية.

إن موقف المجتمع الدولي من القدس، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، معروف جيدا. ومن المهم أن نلاحظ أن القرار ١٢/٧٦ يتضمن عن قصد لغة تجسد موقفا اتخذه مجلس الأمن بالإجماع. وعلى أي حال، نحن ممتنون لما فعلته الجمعية العامة اليوم ولما فعلته اللجان الرئيسية للجمعية في الأيام التي سبقت اعتماد مشروع قرار اليوم.

بوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولجميع زملائي في هذه القاعة، أن فلسطين ملتزمة بالسلام. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ السلام بمجرد تكرار المبادئ الرائعة وإعادة تأكيد القرارات وتقنينها. ويتعين علينا أن نتحرك صوب البدء بتنفيذ هذه القرارات بغية إنهاء مأساة الشعب الفلسطيني، وفتح فصل جديد في الشرق الأوسط، فصل يمكن فيه لدولتين أن تعيشا جنبا إلى جنب في سلام وطمأنينة مع بعضهما البعض على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتنا القدس الشرقية. ثم نشرع في رحلة جديدة تبدأ فيها الدولتان وجميع الدول في الشرق الأوسط والمنطقة الواقعة خارجه والعالم بأسره عملية تواصل وارتباط بالآخرين تختلف عن الطريقة التي نتواصل بها الآن.

لن نقبل أبدا الاستمرار في العيش تحت الاحتلال في ظل نظام الفصل العنصري. إننا نستحق الحرية والكرامة في وطننا، وفي دولتنا المستقلة ذات السيادة، ونشكر الجمعية على مساعدتنا في تحقيق ذلك.

لكن غدا يوم آخر. فلنبدأ غدا رحلة تنفيذ الإرادة الساحقة للمجتمع الدولي.

لقد كان يوما طويلا، ولكنه كان يوما مثمرا وإيجابيا سيساعد كفاح الشعب الفلسطيني وقضية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب الكلام ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدْلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عجيب (الجمهورية العربية السورية): لقد طلبت الكلمة، أولا، لأشكر الدول الأعضاء على دعمها الثابت والمبدئي لحق سوريا في الجولان السوري، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي له، واعتبار جميع إجراءاته لاغية وباطلة.

ثانيا، أود أن أرد على الأكاذيب وحملة التضليل التي مارسها ممثل الاحتلال الإسرائيلي، إذ أنه، بدلا من أن يخجل من احتلال السلطات الإسرائيلية للأراضي العربية بالقوة، بما فيها الجولان، وممارساتها الإجرامية والعدوانية، حاول صرف الأنظار بتوجيه اتهامات باطلة إلى دول أخرى، ومنها بلدي. لقد لعب دور الضحية وابتز مشاعر الحضور، في الوقت الذي تمارس فيه سلطاته شتى أشكال الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

في الختام، إن آخر من يحق له الكلام عن هدر موارد وجهد ووقت منظمتنا هو ممثل سلطات الاحتلال، الذي ما كان لمنظمتنا أن تهدر جهودنا طوال سبعة عقود لو أن سلطاته التزمت بقرارات الشرعية الدولية، التي أعيد تأكيدها اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

رُفِعتْ الجلسة الساعة ١٦/٢٥.